المخاطر الدولية المالية للتعامل بالعملات الرقمية المشفرة البيتكوين انموذجاً

م.و. ياسر حسين علي
جامعة الأمام جعفر الصادق (ع) -كلية القانون

مستخلص:
في عالم اليوم اخذ التطور منحنيات متعددة بعضها أفل وبعضها الاخر تصاعد بالنمو ليشهد تصاعداً على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي شهدت تكنولوجيا البيانات المتسلسلة بالفعل صعود مجموعة متنوعة من الاعمال ذات الصبغة المالية في التعامل ألاقتصادي خاصة تلك العمليات التي تتعلق بالدفع الالكتروني عالمياً، فكانت النتيجة الحتمية البحث في الاطر القانونية ووعاء الحماية المتعلق بأمن العملات الرقمية ألمشفرة لذا اخذت الدراسة منحنيات التطور للعملات المشفرة وبيان موقف الدول والمنظمات الدولية منها والتركيز على اهم المخاطر التي تعترض طريق استمرارها، لتخلص الدراسة الى بحث مديات التباين على المستوى الوطني والدولي في تنظيم العمل بالعملات الرقمية وهذا ناتج طبيعة المخاطر للتعامل بها، اذ تثير تحركات رأس المال الرقمي مشاكل معقدة في مقدمتها فقدان سيطرة الدول على خلقها والائتمان مما ادى الى اضعاف الثقة بها، خاصة بعد ان بينت المؤسسات الدولية وحذرت من الركون اليها كبديل للتعامل الاقتصادي.

Abstract
In today's world, development has taken multiple curves, some of which have decreased, and others have escalated with growth to witness an upward trend at the economic and technological level. Chain data technology has already witnessed the rise of a variety of businesses of a financial nature in economic dealings, especially those operations related to electronic payment globally. The inevitable result was the research In the legal frameworks and the protection container related to the security of encrypted digital currencies, so the study took the curves of development for encrypted currencies and stated the position of countries and international organizations regarding them and focused on the most important risks that stand in the way of their continuation. The nature of risks to deal with, as the movements of digital capital raise complex problems, foremost of which is the loss of countries' control over their creation and credit, which led to a weakening of confidence

in them, especially after international institutions indicated and warned against relying on them as an alternative to economic dealing.

مقدمة:

منذ طرح (Bitcoin) قبل عقد من الزمن، يعتقد الباحثين أن العملة الرقمية المشفرة ستحدث ثورة في نظام المدفوعات الدولي نحو الأفضل، فيما يشكك الآخرون في نموذج العمل، ويصفونه بأنه عملية احتيال. أدى الاهتمام والجدل المحيط بالعملات المشفرة إلى قيام بعض البنوك المركزية بفحص ما إذا كان يمكن استخدام التكنولوجيا التي تقوم عليها العملات المشفرة لإنشاء إصدارات رقمية من العملات الورقية، والتي سيكون لها وضع قانوني في اختصاصها القضائي.

تتخذ الحكومات في جميع أنحاء العالم مناهج مختلفة للعملات المشفرة والعملات الرقمية، وهو مجال يتزايد فيه التركيز للمنظمات والمؤسسات الدولية التي تدعم الاقتصاد العالمي بما في ذلك ما إذا كان ينبغي تنظيم صناعة العملات الرقمية بشكل اكبر فقد تكون الأساليب التي تتبعها الحكومات والهيئات الدولية الأخرى ذات أهمية.

من هنا تطرح التساؤلات حول نجاح العملة الجديدة وإمكانية العمل بها سواء عبر المؤسسات المالية الدولية او بين الحكومات. وتعمل العديد من المنظمات الدولية على جوانب مختلفة من العملات الرقمية. لكن هل توجد، أو ينبغي أن تكون هيئة دولية رائدة معنية بالعملة الرقمية ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي ؟ وما هي المخاطر المترتبة على العملات المشفرة، وما فائدة العملات الرقمية لتحسين أنظمة المدفوعات الدولية، والتهديدات المحتملة التي قد تشكلها أو لا تشكلها العملات الرقمية على الاستقرار المالي الدولي ؟ وهل تتباين لوائح العملة المشفرة على المستوى الوطني ؟ كيف يجب التعامل مع العملات المشفرة في اللوائح الاحترازية المصرفية، وكيفية تكييف التوصيات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء العملات المشفرة؟ من هنا تظهر اهمية البحث وعليه سيتم تقسيم البحث على ثلاثة مطالب بدراسة تحليلية وعلى النحو التالي:

المطلب الاول : التعريف بالعملات الرقمية المشفرة :-

المطلب الثاني : التباين في موقف الحكومات الوطنية اتجاه العملات الرقمية المشفرة :

المطلب الثالث: الرؤوية للمؤسسات والمنظمات الدولية اتجاه العملات الرقميةالمشفرة :

المطلب الاول: التعريف بالعملات الرقمية المشفرة

منذ إنشائها قبل عقد من الزمن، أصبحت العملات المشفرة أكثر بروزًا في الاقتصاد العالمي. العملات المشفرة هي تمثيلات رقمية ذات قيمة ليس لها وضع كعملة قانونية ويتم إدارتها باستخدام تقنية دفتر الأستاذ الموزع، والتي تعمل على شبكة من أجهزة كمبيوتر مستقلة. علية ولغرض الوقوف على تعريف لهذه العملة وبيان انواعها وتطورها سنبينها على النحو التالي

اولاً:- تعريف العملة الرقمية المشفرة (البيتكوين Bitcoin):- يعتقد بعض المحللين أن العملات المشفرة يمكن أن تحدث ثورة في الصناعات المالية والمصرفية، مما يزيد من السرعة ويقلل من تكلفة المعاملات. يعتقد البعض الآخر أن العملات المشفرة، التي لا تتمتع

بوضع قانوني، هي عملية احتيال وفقاعة مالية انفجرت، كما يتضح من الانخفاض بنسبة ٨٥٪ تقريبًا في قيمة العملات المشفرة على مدار عام ٢٠١٨([1]).

يعرف البنك المركزي الاوربي (ECB) بأنها ((مجموعة فرعية من العُملات الافتراضية)([2])، اذٍ وفق هذا التعريف البيتكوين عملة رقمية مشفرة وهذا التشفير يعطيها التأمين اللازم، ويجري التعامل بها خارج السلطة المالية للدول اي خارج الاطار القانوني المنظم للتعامل بالعملات وطنياً ودولياً .

ويعرف ال (Bitcoin) على انه ((عملة رقمية لامركزية يمكنك شراؤها وبيعها وتبادلها مباشرة ، دون وسيط)) . في حين وصف مبتكر البيتكوين ، ساتوشي ناكاموتو، على انه ((نظام دفع إلكتروني يعتمد على إثبات التشفير بدلاً من الثقة))([3]).

وعرفها البعض الاخر بأنها((عملة رقمية مجهولة المنشأ كونها لا تملك رقماً متسلسلاً ولا اي وسيلة تتيح تتبعها للوصول الى البائع والمشتري مما يجعل منها فكرة رائجة لكل المدافعين عن الخصوصية او بائعي السلع والبضائع))([4]).

كما يمكن تعريفها بأنها ((عملات افتراضية رقمية ذات قيمه ليس لها وضع كعملة قانونية ويتم إدارتها باستخدام تقنية دفتر الأستاذ الموزع، وتعمل وتتداول داخل شبكة الكترونية مطورة مستقلة من نظير إلى اخر)).و(Bitcoin) هي العملة المشفرة الأكثر شيوعًا والأكثر شهرة، ولكن وفقًا لأحد التقديرات، يتم تداول حوالي ٢١٠٠ عملة مشفرة حاليًا([5]).

اذا كان هذا الوصف للعملة الرقمية المشفرة فكيف يعمل البيتكوين؟ وكيف يتم تداوله ؟ يتم بناء (Bitcoin) على سجل رقمي موزع يسمى(block chain). كما يوحي الاسم، فإن (block chain)عبارة عن مجموعة بيانات مرتبطة ، تتكون من وحدات تسمى كتل تحتوي على معلومات حول كل معاملة ، بما في ذلك التاريخ والوقت والقيمة الإجمالية والمشتري والبائع ورمز تعريف فريد لكل تبادل، و يتم تجميع الإدخالات معًا بترتيب زمني ، مما يؤدي إلى إنشاء سلسلة رقمية من الكتل. ويقول ستايسي هاريس ، استشاري شركة (Pelican)، وهي شبكة من أجهزة الصراف الآلي للعملات المشفرة ، ((بمجرد إضافة كتلة إلى(block chain) ، تصبح متاحة لأي شخص يرغب في مشاهدتها ، وتعمل كسجل حسابات عام

---

[1])see.Nouriel Roubini, https://www.banking.senate.gov/imo/media/doc/Roubini%20 Testimony%2010-11-18.pdf.

[2]) see. Prof. Dr. Robby HOUBEN, Alexander, Cryptocurrencies and block chain, Legal context and implications for financial crime, money laundering and tax evasion ،July 2018, p. 20.

[3]) العملات الإلكترونية، ماهي ؟ وكيف يتم شراؤها أو تداولها ؟" 6/يناير٢٠١٨ . www.arincen.com~

[4]) ياسر عبد الرحمن سلامة ، العملات المشفرة حقيقتها وحكمها ، دراسة فقهية مقارنة ، منشورات بنك الجزيرة، الطبعة ١ ، دار الميمان ، السعودية ، ٢٠١٨، ص١٧.

[5]) "Cryptocurrency Market Capitalizations, " https://coinmarketcap.com/all/views/all/, with values as accessed on October 22, 2018. Market capitalization data is not available for about 360 cryptocurrencies.

لمعاملات العملة المشفرة))([٦]). وتعتبر (block chain) لا مركزية ، مما يعني أنها لا تخضع لسيطرة أي مؤسسة واحدة. يقول بوتشي أوكورو ، الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك لبورصة العملات المشفرة الأفريقية(Quidax) ((إنه مثل مستند Google يمكن لأي شخص العمل عليه و لا أحد يمتلكه ، ولكن يمكن لأي شخص لديه رابط المساهمة فيه))([٧]).

وفي عام ٢٠١٠، كان يبلغ سعر البتكوين نحو ٠,٠٠٣ سنت للعملة الواحدة. وفي أكتوبر ٢٠١٧، ارتفع سعر العملة ليبلغ ٤٢٠٠ دولار أمريكي - على الرغم من أن هذه القيمة شهدت تقلبات، مع تحركات يومية متأرجحة ومتكررة([٨]). تم ابتكار البتكوين في بادئ الأمر كطريقة للدفع، إلا أنها تفتقر إلى الانتشار على نطاق واسع، بالإضافة إلى كونها تشهد خلال الوقت الحالي حالة من التقلبات الكبرى ليمكن اعتبارها بديلا حقيقا للعملة الورقية وهذا كون قيمتها متأرجحة وغير ثابته. و يتم استخدام البيتكوين في الأساس كاستثمار يشبه الذهب والمعادن الثمينة الأخرى أكثر من كونه عملة تقليدية. شأنها شأن السلع، تتجاوز العملة التأثير المباشر لاقتصاد بعينه، ولا تتأثر بالتغيرات في السياسة النقدية على نحو كبير.

نعتقد انه في الآونة الأخيرة، أدت التطورات التكنولوجية إلى إنشاء عملات افتراضية، وتمثيلات رقمية للقيمة التي يمكن تداولها رقميًا (بدون أي عملات ورقية أو عملات معدنية مادية) والسعي للعمل كوسيط للتبادل، ووحدة حساب، ومخزن للقيمة. ومع ذلك، على عكس العملة الورقية، لا تتمتع العملات الافتراضية عمومًا بوضع مناقصة قانونية في أي ولاية قضائية، لديهم قيمة فقط بالاتفاق داخل مجتمع مستخدمي العملة الافتراضية.

ثانياً:- أنواع العملات المشفرة :- المال هو مجموعة الأصول في الاقتصاد التي يستخدمها المستهلكون والشركات والحكومات بانتظام لشراء السلع والخدمات من الآخرين ([٩]).وللمال

---

[٦]) حرب جمعة، البتكوين عملة افتراضية على الانترنيت تنذر بكارثة، مجلة وصلة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، المجلد ١٠، ٢٠١٤، ص٢.

[٧]) مريم محمود ، الفقاعة السعرية (مخاطر اقتصادية لاعتماد الدول على العملات الافتراضية)، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد ٢٤، ٢٠١٧، ص٦٢-٦٥.

[٨]) وقد نشأت هذه العملة عام ٢٠٠٩ من قبل شخص غامض أطلق على نفسه اسم ساتوشي ناكاموتو، وتم طرح العملة بشكل أساسي كي يتم استخدامها في عمليات الدفع التي لا تخضع إلى رقابة من جانب الدول، أو إلى رسوم معاملات، أو تأخير في التحويلات - على عكس العملات التقليدية التي تخضع للرقابة والتدقيق في عمليات التحويل المالي الداخلي والدولي .وقبلت مجموعة من الشركات الكبرى دولياً التعامل بالبتكوين كعملة افتراضية واهم هذه الشركات (Wordpress – Subway- Microsoft- Virgin Galactic- Wikipedia) وبالرغم من تقلبات السوق الا ان هذه الشركات اخذت تتعامل مع العملة الافتراضية وتقبلها وقد يكون سبب ذلك راجع لما تتمتع به هذه الشركات من بنية تحتية وقواعد تنظيمية تلبي احتياجات التعامل مع العملات الافتراضية . وهذا التعامل قد تنبأ به (كيوساكي) في ديسمبر من ٢٠٢٠ بأنه سعر عملة بتكوين سيتجاوز الـ ٥٠ ألف دولار في ٢٠٢١. ورغم أن سعر بتكوين تجاوز الـ ٦٠ ألف دولار، إلا أن (كيوساكي) يرى فيها فرصة كبيرة للاستثمار من قبل الشركات، إذ سيصبح وعائها الاستثماري هام ليشابه في أهميته الذهب.

https://news.bitcoin.com/rich-dad-poor-dad-robert-kiyosaki-bitcoin-price-1-2-million

[9]). See "Regulation of Cryptocurrency Around the World," Global Legal Research Center, Law Library of Congress, June 2018.

وظائف في الاقتصاد العالمي اوله يعتبر وسيط للتبادل (عنصر يمنحه المشترون للبائعين عندما يريدون شراء السلع والخدمات)، وثانيهما اعتباره وحدة الحساب (المعيار الذي يستخدمه الأشخاص لنشر الأسعار وتسجيل الديون)، اما الثالث فيعد مخزن ذو قيمة (عنصر يمكن للأشخاص استخدامه لنقل القوة الشرائية من الحاضر إلى المستقبل).و تقليديا، اتخذ المال شكلين رئيسيين تتكون من أموال السلع من مواد لها قيمة جوهرية، مثل العملات الذهبية والفضية. والنقود الورقية ليس لها قيمة جوهرية، ولكنها تستخدم كأموال بموجب مرسوم حكومي([١٠]).

غالبًا ما يشار إلى العملات الافتراضية اللامركزية القابلة للتحويل بالعملات المشفرة. وكانت Bitcoin هي الأولى وما زالت أكثر العملات المشفرة استخدامًا، ولكن ظهر عدد من المنافسين. وفقًا لأحد التقديرات، هناك حوالي ٢١٠٠ عملة مشفرة قيد التداول حالياً بقيمة سوقية إجمالية قدرها ١٢١.١ مليار دولار اعتبارًا من ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨.٧ مع انتشار العملات المشفرة، فقد اتخذت أشكالًا أكثر. يمكن القول إن بعض العملات الافتراضية، مثل (الريبل)، هي عملات مركزية، ولكن مع ذلك يشار إليها في كثير من الأحيان تحت المصطلح العام للعملات المشفرة.في هذا الوقت ظهرت المئات من العملات الافتراضية الأخرى، ولكل عملة منها مزاياها وتطبيقاتها الخاصة. بيد أن قليلا من هذه العملات يحظى بقيمة كبيرة، إلا أن للبيتكوين منافسون في شكل الإيثر والبتكوين كاش، بالإضافة إلى الليتكوين بشكل أقل. الا ان (البيتكوين Bitcoin) كان اكثر العملات المشفرة انتشاراً في التعامل و وصلت قيمته اليوم الى (٥٦.٨٦٢ $)، ولعل أهم مزاياها حماية البيانات الشخصية والحد من مراقبة السلطات للتعاملات المالية.([١١])

ففي عام ٢٠١١، قام (تشارلي لي) بإختراع عملة إسمها لتكوين(LTC) ، وقد ظهرت كبديل للبيتكوين، ولكنها لم تستطع عبوره تسويقاً وانتاجاً ولم تغير من مركزه في التعاملات المالية وقيمته السوقية كما لا توجد عملة أخرى استطاعت أن تفعل هذا، بالرغم من أنها متقاربة جدا مع البيتكوين. في حين انه عام ٢٠١٣، ظهرت لنا عملة من أشهر العملات الرقمية وهي (الريبلRipple) ([١٢]) وهذه العملة الرقمية المشفرة تحتل المرتبة الثالثة في عالم العملات الرقمية من حيث السيولة، وتختلف عملة (الريبل) عن عملة (البيتكوين) من حيث سعيها الى

---

[١٠]) قبل الحرب العالمية الأولى ، كانت معظم البلدان تتبع معيار الذهب ، باستخدام العملات الذهبية أو النقود الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب عند الطلب. اليوم ، تستخدم معظم البلدان ، بما في ذلك الاقتصادات الكبرى الدولية ، النقود الورقية كعملات متداولة عالمياً و وطنياً. حسن النجفي ، النظام النقدي الدولي وازمة الدول النامية، بغداد،١٩٨٨،ص٤٨.

[11]) Prof. Dr. Robby HOUBEN, European Parliament, Cryptocurrencies and block chain, July 2018.

[١٢]) لفهم عملة (الريبل) بشكل مبسط قام رئيس المحللين (ديفيد شوارتز) بالشرح التالي((أنظمة الدفع اليوم هي بمثابة ما كان عليه البريد الإلكتروني في أوائل الثمانينيات، فقد قام كل مزود ببناء نظامه الخاص لعملائه، لأنه في حال استخدم الناس أنظمة مختلفة سوف يكون بإمكانهم التفاعل بسهولة مع بعضهم البعض، لذلك تم تصميم شبكة عملة (الريبل) لتربط أنظمة الدفع المختلفة مع بعضها بعضًا)).

دعم التعامل التجاري والمالي بالعملات الافتراضية، في حين يسعة (البيتكوين) الى استبدل النظام المصرفي التقليدي النقدي الى افتراضي.

وظهر في عام ٢٠١٤، قام "إيفان دوفيلد" بإنتاج عملة (داشDash) - وهي عملة رقمية، تعتبر نسخة أكثر سرية من (البتكوين)، وفي نفس العام تم إنتاج العملة الرقمية(المونرو)، وفى العام ذاته أطلقت الحكومة الصينية العملة الرقمية (نيو) من أجل تدعيم الاقتصاد الصيني([١٣]). وفي عام ٢٠١٥، قام المبرمج الروسي(فيتاليك بوتيرين) باختراع ثاني أشهر وأفضل العملات الرقمية على الإطلاق، عملة:(الإيثريومEthereum) (وهي عملة افتراضية أو رقمية و منصة لا مركزية في الوقت ذاته)، وهذا النوع من العملات كعملة رقمية مفهوم وضعها وماهيتها، بينما كمنصة لا مركزية، فهي أمر في غاية الأهمية والخطورة! و(الإيثريوم) يهدد وظيفة عمل الحكومة، حيث أنه يسمح بإنشاء عقود ذكية بطريقة تحاكي العقود التقليدية، ويتأكد من أن جميع بنود العقد قد تم الإيفاء بها، ويضمن عدم الإخلال بأي شرط من شروط العقد، وهو بالضبط دور السلطة في الحياة الواقعية([١٤]).

والحقيقة هناك اليوم أنواع مختلفة من العملات المشفرة، ويمكن استبدال العملات الرقمية المشفرة القابلة للتحويل ذهابًا وإيابًا بعملات ورقية (حقيقية) ([١٥])، بينما تُستخدم العملات الافتراضية غير القابلة للتحويل في المجالات المقيدة عبر الإنترنت (مثل الألعاب متعددة اللاعبين عبر الإنترنت) ولا يتم تحويلها إلى عملات ورقية([١٦]). هناك عدد من التبادلات التي تم إنشاؤها لتسهيل تحويل العملات الافتراضية إلى أصول أخرى، مثل النقود الورقية التقليدية أو العملات الافتراضية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تشغيل بعض العملات الافتراضية من قبل مسؤول مركزي يصدر العملة ويحتفظ بدفتر أستاذ مركزي للدفع([١٧]). العملات الافتراضية الأخرى غير مركزيه حيث يتم تسجيل المعاملات على دفتر الأستاذ الموزع، والذي يتم الاحتفاظ به من قبل العديد من أجهزة الكمبيوتر المستقلة من نظير إلى نظير .٥ تعتمد على تقنيات التشفير للتحكم في إنشاء الوحدات النقدية والتحقق من تحويل الأموال .٦ يُمنح المستخدمون مستوى معينًا من إخفاء الهوية أو عدم الكشف عن هويتهم المستعارة، ولا يعتمد النظام على الوكالات الحكومية

---

[13]) Gerry Mullany, "China Restricts Banks' Use of Bitcoin," *New York Times*, December 5, 2014.

[١٤])العملات الإلكترونية، ماهي ؟ وكيف يتم شراؤها أو تداولها ؟" 6/يناير٢٠١٨

. www.arincen.com~

[15]) For more on distributed ledger technology and blockchain, see CRS Report R45116, *Blockchain: Background and Policy Issues*, by Chris Jaikaran.

[16]) Price Waterhouse Coopers, "Money is No Object: Understanding the Evolving Cryptocurrency Market," September 2015.

[17]) CoinMarketCap (www.coinmarketcap.com), accessed November 25, 2018.

(البنوك المركزية) أو المؤسسات المالية، والتي يتم تضمينها عمومًا في إنشاء الأموال الورقية وتحويلها([١٨]).

ثالثاً:- **مخاطر العملات الرقمية المشفرة:** حذرت البنوك الدولية من مخاطر استخدام العملات المشفرة في التعاملات المالية والتداول الاقتصادي، بسبب ما تعرضت له من تقلبات كبيرة في قيمتها في فترة قصيرة، حيث يصعب مراقبتها ومتابعتها، وتأمين أجهزة المتعاملين بها، وعدم قدرة أية جهة، التحكم والسيطرة على سوقها.

ففي تقرير لبنك التسويات الدولي (BIS) في سويسرا([١٩]) اعتبر فيه ان العملات المشفرة المتعددة ومنها البتكوين بأعتباره احد العملات الرقمية خطرة وضارة وعديمة القيمة، و خصص التقرير السنوي للبنك المعروف بأنه البنك المركزي العالمي للبنوك المركزية الوطنية، فصلا كاملا عن العملات الرقمية وخطورتها على النظام المالي العالمي، وعلى ثروات الأفراد،و أوضح أن العملات الرقمية ستصبح (بلا قيمة من خلال عمليات الغش أو القرصنة)، وغالبا ما يتم التداول فيها عبر (صناديق وهمية تودي بثروة المواطنين بعيدا عن قواعد التعامل الرسمية)، ولو تم استثناء عدد قليل من جهات التعامل الرسمية والتي تتم بين المؤسسات الكبرى فإن الكثير من بورصات التعاملات بالعملة المشفرة، تبين أنها لا تعدو كونها عمليات نصب منظمة تستخدم التكنولوجيا لنهب ثروات الأفراد. كما ضرب التقرير أيضا، وهم سرعة التعامل بالعملات الرقمية،بعيدا عن الأنظمة المالية الرسمية، مشيرا إلى أن التدقيق في أي معاملة يأخذ في التباطؤ مع كل عملية، فكلما ارتفع عدد العملات المتداولة كلما زاد الوقت المطلوب للتداول وصولا إلى عدة ساعات.

كذلك فقد أشارت تقارير عدة([٢٠])، إلى بدء استخدام هذه العملات في معاملات مالية، لأمور غير شرعية كالاتجار بالمخدرات والمقامرة والإرهاب وغيرها من المعاملات المحظورة دوليا. وبالنظر إلى مميزاتها مقابل كم المخاطر الناتجة عنها فإنه يبقى من المستبعد تهديد

---

[18]) see Michael del Castillo, "Ripple Not Included: New Morgan Creek Fund Excludes Pre-Mind Cryptocurrencies," *Forbes*, August 28, 2018.

[١٩]) بنك التسويات الدولية (BIS) يمتلك بنك التسويات الدولية ٦٠ بنكًا مركزيًا (بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي). تأسست في عام ١٩٣٠ وتمثل حاليًا حوالي ٩٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وتتمثل مهمتها في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي ، مع التركيز على تعزيز النقاش وتسهيل التعاون بين البنوك المركزية. في مارس ٢٠١٨ ، أصدر بنك التسويات الدولية تقريرًا يفحص العملات الرقمية. ب يسلط التقرير الضوء على الطرق المختلفة التي يمكن بها تصميم العملات الورقية الرقمية ، بما في ذلك مدى الوصول ودرجة عدم الكشف عن الهوية والتوافر التشغيلي ، من بين ميزات أخرى ، كما يناقش التقرير أيضًا الآثار المحتملة لأنظمة الدفع ، وتنفيذ السياسة النقدية ونقلها ، وهيكل النظام المالي واستقراره. (ج) يتمثل أحد المخاطر التي أبرزها التقرير في إمكانية حدوث "عمليات تشغيل رقمية" على البنك المركزي "بسرعة وحجم غير مسبوقين." (د) فيما يتعلق بالعملات المشفرة ، نشر بنك التسويات الدولية (BIS) تحليلًا نقديًا في يونيو ٢٠١٨.وهذا يؤكد صعوبة تحديد مشكلة اقتصادية معينة تحلها العملات المشفرة ، فضلاً عن المعاملات البطيئة والمكلفة والمستهلكة للطاقة المرتبطة بالعملات المشفرة. وتجادل بأن تقنية دفتر الأستاذ الموزع ، والتي تُستخدم لإدارة العملات المشفرة ، يمكن أن تكون واعدة في تطبيقات أخرى ، لا سيما تبسيط العمليات الإدارية في تسوية المعاملات المالية.

[٢٠]) محمد عبد القادر: العملات الرقمية... والتهديد "الافتراضي":جريدة الأهرام بتاريخ:١٥ صفر ١٤٤٠ه موافق ل٢٤ أكتوبر ٢٠١٨.

العملات الرقمية لنظيرتها الرسمية كالدولار أو اليورو في الوقت الحالي، غير أن هذا لا يمنع ضرورة السعي لوضع تشريعات وقوانين لتنظيم عملها وحماية حقوق المتعاملين بها لضرورات عملية اهمها:

١- الضرورات المتعلقة بطبيعة المنصات الالكترونية : اذ لا تتوفر آلية تأمين لتعويض أصحاب المحافظ في حالة إخفاق المنصة الإلكترونية التي تنفذ عمليات المحفظة، أو في حال الأعطال التي لا يمكن معها الوصول إلى المحفظة.

٢- الضرورات التمويلية : تتميز العملات المشفرة بقابليتها للاستبدال للنقدي مما قد يؤدي الى استخدامها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنشطة الإجرامية الالكترونية فالعملات الرقمية هي عملات مُشفرة، يتم تسجيل المعاملات والتعريف بهوية المستخدمين من خلال سجلات افتراضية فقط تصدرها أنظمة التعامل بالعملات المشفرة، وهي بذلك لاتبين الهوية الحقيقية لمالكها او مستخدمها.

على هذا النحو، يعد التعامل بالعملات المشفرة ذا خطورة اكثر من الأنواع الأخرى من وسائل الدفع الالكترونية، لذلك يمكن إساءة استخدام العملات الرقمية،كوسيلة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي وغير ذلك من أشكال النشاط غير المشروع نظراً لصعوبة التتبع .

وعلى الرغم اتساع رقعة التعامل بالعملات الرقمية المشفرة حول العالم، بل وقبولها كبديل للعملات التقليدية، إلا أنه في ضوء المخاطر المرتبطة بها، أصدرت وكالة الرقابة المصرفية الأوروبية تحذيرا رسميا إلى المتعاملين الذين يستخدمون العملة الإلكترونية، إلى احتمالية حدوث خسائر بسبب التعامل بها وعليهم تحمل تبعات المسؤولية الشخصية عن التعامل بالعملات الالكترونية الافتراضية . ومع هذا ورغم صفة المخاطر فقد علقت مديرة صندوق النقد الدولي (كريستين لا غارد) على العملات الرقمية وتقنياتها الأساسية،بأنها ((يمكن أن توفر خدمات مالية أسرع وأرخص، ويمكن أن تصبح أداة قوية لتعميق الشمول المالي في العالم النامي))([٢١]). وهذا مثار جدل ففي حين تتوجه الدول للتحذير منها نرى هذا الرأي يوجه الى الدول النامية التي تعاني اشد المعاناة ؟

عليه ولما سبق فأن المخاطر الحقيقية المصاحبة للتعامل بالعملات الرقمية المشفرة، يمكن الاشارة لها على النحو التالي :

١- **مخاطر علمية وتقنية :-** فطبيعة الاستخدام التقني لهذه العملات ولوجود نقص المعرفة لدى المستخدمين من جهة، و احتمال التعرض للهجمات السيبرانية من جهة اخرى، تعد هذه العملات ذات خطورة عالية، كما استعمال العملات الرقمية المشفرة كوسيلة دفع، تثير اشكاليات الائتمان، والسيولة و خطر عدم القبول العام ([٢٢]) .

---

[٢١]) هاني أبو الفتوح" ::العملات الرقمية...فوائد عظيمة وفوائد بالجملة."موقع: البورصة : www.alborsanews.com-/22/06/2017.

[22]) European Parliament, The Implication of Digital Currencies for Monetary Policy, May 2017, P.11.

٢- **مخاطر غياب التنظيم القانوني :-** فعدم وجود اطار قانوني لحماية المتعاملين بالعملات الرقيمية في حالتي الانتاج والتداول، فذا يعني غياب الضمانات القانونية لحماية حقوق المستخدمين الذين يقعون ضحية الاحتيال او التلاعب او السرقات الالكترونية ([٢٣]).

٣- **مخاطر متعلقة بالسلامة المالية:-** كإستخدام تلك العملات في غسيل الاموال و تمويل الارهاب و انتشار التسلح وغيرها([٢٤]).

٤- **مخاطر الجهة التنظيمية المصدرة العملة الرقمية :-** فمن هي الجهة التنظيمية التي تدير التعامل بتلك العملات، من حيث مسؤوليتها قِبَل المستخدمين، و ضمانات الاستقرار المالي([٢٥]).

---

[٢٣] وفي هذا الجانب تحاول الدول السيطرة على التعاملات بالعملات الرقمية، فكندا: أصدر مسؤولو الأوراق المالية الكنديون إشعارًا يوضح أن العديد من عروض العملات المشفرة تتضمن مبيعات الأوراق المالية ، على الرغم من أنها وافقت على إعفاءات لبعض(ICOs)(عروض العملات الاولية) من متطلبات قانون الأوراق المالية. اما فرنسا: تدرس الحكومة نظام ترخيص(ICO)الذي من شأنه أن ينظم مبيعات رموز(ICO). وفي هونغ كونغ: أصدرت لجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة بيانًا مفاده أن الرموز الافتراضية قد تخضع لقوانين الأوراق المالية ، اعتمادًا على حقائق وظروف ICO. الفلبين: تخطط لجنة الأوراق المالية والبورصات لإصدار اللوائح المتعلقة بالـ (ICOs). سويسرا: يتم التعامل مع عمليات الطرح الأولي للعملات كأوراق مالية على أساس كل حالة على حدة. اما في الإمارات العربية المتحدة: يتم تنظيم عمليات الطرح الأولي للعملات كأوراق مالية على أساس كل حالة على حدة. وفي الولايات المتحدة: قد تنظم هيئة الأوراق المالية والبورصات العملات الافتراضية أو الرموز المميزة المقدمة كجزء من (ICO)كأوراق مالية ، اعتمادًا على تفاصيل(ICO). وتخضع عمليات الطرح الأولي للعملات في الولايات المتحدة أيضًا للوائح على مستوى الولاية.

Source: International Monetary Fund (IMF), Fintech and Financial Services: Initial Considerations, June 19, 2017.

[٢٤] أوضحت العديد من دول الاتحاد الأوروبي أن معاملات العملة المشفرة معفاة من ضريبة القيمة المضافة (VAT) بعد قرار محكمة العدل الأوروبية لعام ٢٠١٥. ففي كندا: تعتبر العملات المشفرة سلعًا وتخضع أرباح المعاملات بالعملات المشفرة للضريبة كمعاملة مقايضة، والتي تخضع لضريبة الدخل. اما في فرنسا: قامت الحكومة بتحديث قواعدها الضريبية لإخضاع العملات المشفرة لضريبة أرباح رأس المال. في حين ان ألمانيا: لا تفرض ضرائب على العملات المشفرة عند استخدامها للدفع. وفي بولندا: نصح دافعو الضرائب بتقديم ضرائب على تداول العملات المشفرة والأرباح. سنغافورة: اوجبت على الشركات التي تشتري وتبيع العملات المشفرة دفع ضرائب على أساس المكاسب من بيعها ، ولكن المكاسب من الاستثمارات طويلة الأجل تعتبر رأس مال وبالتالي لا تخضع للضريبة (نظرًا لأن سنغافورة لا تفرض ضريبة على أرباح رأس المال). اما السويد: فلا تخضع العملات المشفرة لضريبة القيمة المضافة ولكن قد تخضع للضريبة كأرباح رأسمالية. وفي الولايات المتحدة: وجدت دائرة الإيرادات الداخلية أن العملات المشفرة تعتبر ملكية ، وليست عملة ، للأغراض الضريبية.

Source: International Monetary Fund (IMF), Fintech and Financial Services: Initial Considerations, June 22, 2019.

[٢٥] شرعت بعض الدول الى تنظيم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة ففي أستراليا: تطلب الحكومة من البورصات التسجيل في وكالة مكافحة غسل الأموال (AML) وتنفيذ برامج مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML / CFT). إستونيا: أيدت المحكمة العليا تطبيق الحكومة الإستونية لقوانين مكافحة غسل الأموال على عمليات تبادل العملات المشفرة. تتطلب هذه القوانين التبادلات التي تجري صفقات تزيد قيمتها عن ١٠٠٠ يورو (حوالي ١٢٠٠ دولار) لمقابلة عملائها شخصيًا والاحتفاظ بسجلات الهوية. اليابان: يجب تسجيل البورصات لدى وكالة الخدمات المالية ، والامتثال للحد الأدنى من متطلبات رأس المال والأمن السيبراني ، والخضوع لعمليات التدقيق ، من بين شروط أخرى. جيرسي (جزر القنال): التبادلات التي تزيد عن ١٥٠ ألف جنيه إسترليني (حوالي ١٩٥ ألف دولار) مطلوبة للتسجيل في لجنة الخدمات المالية في جيرسي والامتثال للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. الاتحاد

عليه فلا تزال العملات الرقمية المشفرة ظاهرة جديدة نسبيًا، وحجم السوق صغير نسبيًا مقارنة بالأسواق المالية العالمية الأخرى. في حين بلغت قيمة سوق العملات المشفرة ١٢١.١ مليار دولار في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨، تقدر قيمة سوق الأوراق المالية العالمية بحوالي ٨٠ تريليون دولار وسوق السندات العالمي بحوالي ٢٥٠ تريليون دولار([٢٦]). (بالعملات الورقية التقليدية) يبلغ متوسطها ٥.١ تريليون دولار في اليوم، صافي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ٢.٠ تريليون دولار سنويًا([٢٧]).

لذا يمكن القول ان كُل هذه المخاطر اذا ما قورنت بمبررات اللجوء الى تلك العُملات ستجعل منها غير ذات قيمة، هذا لان التفاعل العملي بين العملات الرقمية المشفرة و الواقع الاقتصادي على المستوى الوطني والدولي يعكس خطورة كبيرة، اذ ليس ثمة ضمانات قانونية حقيقية تمنع الجهات التي تستثمر فيها من أن تتعسف في استخدامها بقصد الاضرار بالعملات القانونية وصولا الى زعزعة الثقة بها.

المطلب الثاني: التباين في موقف الحكومات الوطنية اتجاه العملات الرقمية المشفرة

تمتد العملات المشفرة عبر الحدود وهي دولية بطبيعتها، لكن الدول في جميع أنحاء العالم استجابت بشكل مختلف لانتشار العملات المشفرة، فقد طبقت الدول تسميات وتعريفات مختلفة، واخذت تبحث في مسائل قانونية وسياسية ومالية، بما في ذلك معاملتها الضريبية، والآثار المترتبة على مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب، ومتطلبات الإبلاغ الخاصة بها، وقواعد السلوك للمؤسسات المالية وكيفية التعامل مع هذا الصعود للعملات الرقمية. غير ان الامر لم يتم على وتيرة واحدة في الدول، فهناك دول تشجيع استخدام وتطوير العملات المشفرة داخل حدودها الاقليمية، في حين ان دول اخرى تحظر أو تقييد استخدام العملات الرقمية المشفرة، اما الدول الأخرى فقد اتجهت الى تنظيم استخدام العملات الرقمية المشفرة لتقليل المخاطر المحتملة مع تشجيع الابتكار المالي، وهذا مانحاول الوقوف علية وعلى النحو التالي:

الأوروبي (EU): اعتمد البرلمان الأوروبي توجيها يوسع لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل تبادل العملات. لوكسمبورغ: تتطلب الحكومة ترخيص جميع البورصات من قبل وزارة المالية. الفلبين: التبادلات مطلوبة لتقديم طلب للحصول على شهادة تسجيل ، والتسجيل لدى سلطات مكافحة غسل الأموال ، وتخضع للرسوم. الولايات المتحدة: تتطلب لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) تسجيل أي منصة تداول تتوافق مع تعريفها للبورصة. تتطلب شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) التابعة لوزارة الخزانة من البورصات التسجيل كشركات خدمات مالية (MSBs) وتنفيذ إجراءات حفظ السجلات وإعداد التقارير والامتثال ALM ذات الصلة. تخضع بورصات العملات المشفرة أيضًا للوائح الدولة. المملكة المتحدة: تطبق الحكومة لوائح مكافحة غسيل الأموال الخاصة بها على عمليات تبادل العملات المشفرة.

Source: Global Financial Data, Inc. and Institute of International Finance, "Global Debt Monitor – July 2018," July 9, 2018.

[26]) Global Financial Data, Inc. and Institute of International Finance, "Global Debt Monitor – July 2018," July 9, 2018.

[27]) Bank for International Settlements, *Triennial Central Bank Survey: Foreign Exchange Turnover in April 2016*, September 2016.

اولاً:- الدول المشجعة لتطوير استخدام العملات الرقمية المشفرة داخل اقليمها :- تسعى بعض الدول بنشاط إلى أن تصبح مراكز للعملات الرقمية المشفرة من خلال جذب وتطوير صناعات العملة المشفرة في بلدانهم. حيث تنظر عمومًا إلى العملة المشفرة باعتبارها ابتكاراً مالياً مهمًا يمكن أن يخلق وظائف ويولد نشاطًا اقتصاديًا ولذا أنشأوا أطراً مصممة خصيصًا لجذب مجموعة من الأعمال والأنشطة في صناعة العملات المشفرة، بما في ذلك عمليات تبادل العملات المشفرة (ICO). فمالطا تعمل على إنشاء إطار عمل (صديق للعملات المشفرة) يغطي وسطاء العملات المشفرة والتبادلات ومديري الأصول والمتداولين، والذي يهدف إلى توفير (اليقين القانوني الضروري للسماح لهذه الصناعة بالازدهار) ([٢٨]) و يستلزم الإطار مجموعة من أوراق المناقشة والتشريعات التي تم إقرارها في يوليو ٢٠١٨، كما تم إنشاء (فرقة عمل استراتيجية بلوك تشين الوطنية) لتقديم المشورة للحكومة بشأن إطار عمل للعملات المشفرة وتطبيقات تقنية دفتر الأستاذ الموزع الأخرى. كما ان معدل الضريبة المواتي في مالطا جذب الشركات الدولية و الشركات المرتبطة بصناعة العملات المشفرة، الملقبة بـ (جزيرة chain Block)، وبورصتي عملات مشفرة بارزة (Binance و OKEx)، من بين شركات أخرى تعمل في صناعة العملات المشفرة([٢٩]).

وبالمثل تسعى سنغافورة جاهدة لتصبح مركزًا للعملات المشفرة في آسيا، حيث يصف المحللون منظميها بأنهم على دراية جيدة وشفافية بشأن (block chain) و(cryptocurrency)، مقارنةً بالشكوك التنظيمية في الولايات القضائية الأخرى([٣٠]). ويقبل بعض تجار التجزئة العديد من العملات المشفرة كدفعة في محاولة لتطبيع استخدامهم واجتذبت سنغافورة ٥٦ عرضًا أوليًا للعملات المعدنية في الأشهر الخمسة الأولى من ٢٠١٨ جمعت أكثر من ١ مليار دولار، مقارنة بـ ٣٥ ICO التي جمعت ٦٤١ دولارًا. مليون خلال كل عام ٢٠١٧([٣١]).

كذلك تسعى سويسرا أيضًا إلى إنشاء صناعة للعملات المشفرة، أو (وادي التشفير) (وادي كريبتو) ([٣٢])،،حاولت الولاية السويسرية جذب شركات العملات المشفرة والبورصات من خلال التبني المبكر للوائح المصممة لتوفير اليقين التنظيمي لنجذب الشركات متعددة

---

[28]) Roger Aitken, "Crypto Investors Flocking to 'Blockchain Island' Malta in Droves," *Forbes*, October 29, 2018.

[29]) Joyce Yang, "Singapore is the Crypto Sandbox that Asia Needs," *TechCrunch*, September 22, 2018.

[30]) "Launch of 'Token Day' in Singapore to Bring Cryptocurrency to the Masses," *Business Insider*, October 31, 2018.

[31]) Anna Irrera and Brenna Hughes Neghaisi, "Switzerland Seeks to Regain Cryptocurrency Crown," *Reuters*, July 19, 2018.

[٣٢]) وهي مجموعة من الشركات المرتبطة بالعملة المشفرة على غرار مجموعة شركات التكنولوجيا في وادي السيليكون. يقع (وادي كريبتو) في زوغ ، وهي بلدة صغيرة خارج زيورخ. ، يُنظر أيضًا إلى هذه اللوائح بشكل عام على أنها مواتية لجذب أنشطة العملة المشفرة. كما هو الحال مع مالطا

"Regulation of Cryptocurrency Around the World," Global Legal Research Center, Law Library of Congress, June 2018.

الجنسيات(Ethereum) من خلال معدلات الضرائب المنخفضة في تسوغ، وقد تم افتتاح ما يصل إلى ٢٠٠-٣٠٠ كيان من كيانات العملة المشفرة هناك في السنوات الأخيرة. وتقبل الوكالات الحكومية في (Zug) العملات المشفرة كوسيلة للدفع([٣٣]). ومع ذلك، بعد نشر إرشادات(ICO) في فبراير ٢٠١٨، من المفترض أن العديد من شركات العملة المشفرة شعرت بأن اللوائح مقيدة للغاية تركت سويسرا للمنافسين مثل ليختنشتاين وجبل طارق وجزر فيرجن البريطانية([٣٤])، المنظمون في محاولة لجعل البنوك السويسرية أكثر سهولة في التعامل مع مشاريع العملات المشفرة.

ثانياً:- الدول التي تقيد وتحظر استخدام العملات الرقمية المشفرة:- حظرت بعض الدول استخدام العملات المشفرة أو أنشطة محددة مرتبطة بالعملات المشفرة، اذ تنظر هذه الدول إلى مخاطر العملات المشفرة، بما في ذلك تقويض الاستقرار المالي، ونقص حماية المستثمرين والمستهلكين، واحتمالية التعاملات غير المشروعة، باعتبارها أكثر أهمية من الفوائد المحتملة.

فقد وضعت الحكومة الصينية قيودًا واسعة النطاق على استخدام العملات المشفرة والأنشطة ذات الصلة، ففي عام ٢٠١٣ فرضت قيودًا على البنوك الصينية من استخدام العملات المشفرة كعملة، مشيرة إلى مخاوف بشأن غسل الأموال وتهديد الاستقرار المالي([٣٥]). ثم في عام ٢٠١٧، حظرت الحكومة الصينية عمليات الطرح الأولي للعملات الرقمية وقيدت عمليات تبادل العملات المشفرة العاملة في الصين، كجزء من جهود أوسع لمكافحة المخاطر المالية وهذا في أعقاب الارتفاع السريع لديون الشركات وانتشار منتجات استثمارية جديدة محفوفة بالمخاطر، وفي عام ٢٠١٨ وجهت السلطات الصينية في منطقة شرق بكين المتاجر والفنادق والمكاتب بعدم استضافة أي خطابات أو أحداث متعلقة بالعملات المشفرة الأنشطة، وحظر عددًا من الحسابات العامة التي تتضمن(ICO) على تطبيق المراسلة الشهير(WeChat) ([٣٦]).

كذلك حظرت كوريا الجنوبية بعض أنشطة العملة المشفرة، وعمليات الطرح الأولي للعملات أيضًا، مشيرين إلى مخاوف بشأن تزايد مخاطر الاحتيال المالي([٣٧]). وفرضت الهند قيوداً

---

[33]) Anna Irrera and Brenna Hughes Neghaisi, "Switzerland Seeks to Regain Cryptocurrency Crown," *Reuters*, July 19, 2018.

[34]) Anna Irrera and Brenna Hughes Neghaisi, "Switzerland Seeks to Regain Cryptocurrency Crown," *Reuters*, July 19, 2018.

[35]) Gerry Mullany, "China Restricts Banks' Use of Bitcoin," *New York Times*, December 5, 2013.

[36]) Steven Russolillo and Chao Deng, "China is Getting Even Tougher on Cryptocurrencies a Year After Its Crackdown," *Wall Street Journal*, August 25, 2018.

[٣٧]) ففي يناير ٢٠١٨، قال وزير المالية الكوري الجنوبي إن الحكومة ليس لديها خطط لإغلاق تداول العملات المشفرة في البورصات.

Dahee Kim and Cynthia Kim, "South Korea Says No Plans to Bank Cryptocurrency Exchanges, Uncovers $600 Million in Illegal Trades," Reuters, January 30, 2018.

صارمة على العملات المشفرة، وأوصى وزير الشؤون الاقتصادية بفرض حظر رسمي على العملات المشفرة ([٣٨]).

كذلك ذهبت بوليفيا الى حظر أي عملة لم تصدرها الحكومة، بما في ذلك العملات المشفرة، حظرت مصر تداول العملات المشفرة، حظرت إندونيسيا معاملات العملات المشفرة، منع لبنان المؤسسات المالية من التعامل بالعملات الافتراضية. حظرت تايوان البنوك من التعامل في العملات المشفرة، وفيتنام حظرت استخدام العملات الافتراضية للدفع([٣٩]) .

ثالثاً:- الدول المنظمة للتعامل بالعملات الرقمية المشفرة :- بمقابل ذلك سعت بعض الدول إلى ايجاد التنظيم المالي والقانوني للعملات الرقمية المشفرة والتوقف عن حظر التعاملات بها، ولكنها لا تسعى بنشاط لتصبح مراكز لتداول العملات الرقمية، بل يسعون إلى تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار المالي وإدارة المخاطر([٤٠]) التي تشكلها العملات الرقمية المشفرة، مع توفير قدر أكبر من الوضوح حول ظهور هذه العملات من خلال وضع اللوائح التنظيمية و هي مزيج من تطبيق اللوائح الحالية على العملات المشفرة وتطوير لوائح جديدة تستهدف على وجه التحديد وضع العملات المستحدثة في اطار تنظيمي .

لكن مع هذا هناك اختلاف كبير في مسألة التنظيم لطبيعة العملات ومخاطرها، فمن حيث التبادلات للعملات الرقمية، تختلف الدول فيما إذا كانت تطلب من البورصات التسجيل لدى الحكومة، وتطبيق لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتلبية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والأمن السيبراني والكشف عن اتجاه العملة والقيمة التبادلية لها، كذلك بما يتعلق بالمعاملة الضريبية للعملات الرقمية المشفرة، تختلف الدول فيما إذا كانت تفرض ضرائب على العملات ، وإذا كان الأمر كذلك، فما إذا كانت تطبق، ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الأرباح الرأسمالية أو ضريبة الممتلكات على العملات المشفرة. وتختلف الدول أيضاً في ما إذا كانت تطبق قوانين الأوراق المالية على عمليات الطرح الأولي للعملات، وما هي الخصائص التي تجعلها تخضع لقوانين الأوراق المالية.

وبالرغم من اختلاف الدول في أنواع العملات الرقمية المشفرة التي سعت إلى تنظيمها، فقد ركزت معظم اللوائح التنظيمية على تبادل العملات، وفرض الضرائب، وتطبيق قوانين

---

[٣٨]) في أبريل ٢٠١٨، حظر البنك المركزي الهندي، بنك الاحتياطي الهندي، البنوك والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات الخاضعة للتنظيم من تقديم أي خدمات تتعلق بالعملات الافتراضية، مما منح المؤسسات ثلاثة أشهر للخروج من العمليات. فالمحكمة في يوليو ٢٠١٨، والتي جادل خلالها البنك المركزي بأنه لا يمكن معاملة العملات المشفرة كعملة بموجب القانون الهندي الحالي الذي يفرض صنع العملات المعدنية من المعدن أو وجودها في شكل مادي وختمها من قبل الحكومة. في أكتوبر ٢٠١٨، قامت لجنة برئاسة أوصى وزير الشؤون الاقتصادية بوضع إطار قانوني لحظر استخدام العملات المشفرة في الهند

Upmanyu Trivedi and Rahul Satija, "Cryptocurrency Virtually Outlawed in India as Top Court Backs Ban," *Bloomberg*, July 3, 2018.

[39]) Claire Groden, Edorado Saravalle, and Julia Solomon-Strauss, "Uncharted Waters: A Primer on Virtual Currency Regulation Around the World," Center for a New American Security and The Center on Law and Security at the NYU School of Law, September 2018.

[40]) "Regulation of Cryptocurrency Around the World," Global Legal Research Center, Law Library of Congress, June 2018

الأمان على عمليات الطرح الأولي للعملات. فوجدت دراسة استقصائية واحدة للوائح العملات المشفرة حول العالم أن أحد أكثر الأنشطة شيوعًا عبر الدول هو التحذيرات التي أصدرتها بعض الدول بشأن مخاطر الاستثمار في أسواق العملات المشفرة. مصمم إلى حد كبير لتثقيف المواطنين حول الفرق بين العملات الورقية والعملات المشفرة. تحذر التحذيرات من أن المواطنين يستثمرون في العملات المشفرة يفعلون ذلك على مسؤوليتهم الشخصية ولا يوجد ملاذ قانوني متاح في حالة الخسارة.

لكن ان كثير من الدول اتجهت الى التنظيم المالي للعملات الرقمية المشفرة من حيث نوع هذه العملة او تسجيلها ، وضبط الرقابة في التداول مع فرض الضرائب عليها أن كانت هذه الاجراءات لاتقلل من مخاطر التعامل بها على مستوى الافراد والمؤسسات.

المطلب الثالث: الرؤية للمؤسسات والمنظمات الدولية اتجاه العملات الرقمية المشفرة

في السنوات العشر التي انقضت منذ إصدار البيتكوين لأول مرة، زاد حجم ونطاق سوق العملات الرقمية العالمي بشكل كبير في البداية. بعد أن بلغ ذروته بأكثر من ٨٠٠ مليار دولار في يناير ٢٠١٨، انخفض سوق العملات المشفرة بنحو ٨٥٪ في ٢٠١٨ إلى ١٢١.١ مليار دولار في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨([41]). كانت عملة البيتكوين هي العملة الأولى وما زالت أكثر العملات المشفرة استخدامًا، ولكن ظهر حوالي ٢١٠٠ منافس ، وتمتلك بيتكوين أكبر حصة في السوق، تمثل حوالي نصف إجمالي القيمة السوقية. تمثل أكبر خمس عملات رقمية ما يقرب من ٨٠٪ من إجمالي القيمة السوقية للعملات الافتراضية، وتشمل Bitcoin (٦٥.٥ مليار دولار) و Ripple (١٤.٠ مليار دولار) و Ethereum (١١.٢ مليار دولار) و(Bitcoin Cash)٣.٠ مليار دولار أمريكي، وهي إحدى فروع (Bitcoin لعام ٢٠١٧)، و EOS (٢.٩ مليار دولار) ([42]).

وقد استحوذ ظهور العملات الرقمية على الاهتمام خارج الدول، اذ تدرس العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية الآثار المحتملة للعملات الرقمية، وفي بعض الحالات، بدأت في تقديم توصيات بشأن السياسات.فبعد بفحص مجموعة من القضايا، بما في ذلك فائدة العملات الرقمية لتحسين أنظمة المدفوعات الدولية، والتهديدات المحتملة التي قد تشكلها أو لا تشكلها العملات الرقمية على الاستقرار المالي الدولي ؟ والاختلاف في لوائح العملة المشفرة على المستوى الوطني وما إذا كان التنسيق التنظيمي الدولي مرغوبًا فيه ؟ وكيف يجب التعامل مع العملات المشفرة في اللوائح الاحترازية المصرفية، وكيفية تكييف التوصيات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع العملات المشفرة.

حيث ناقش وزراء مالية مجموعة السبع(G-7) Group of 7 ([43]) ومجموعة العشرين(G-20) Group of 20 ([44]) ومحافظو البنوك المركزية العملات المشفرة

---

[41]) Coin Market Cap (www.coinmarketcap.com), accessed November 25, 2018.

[42]) CRS analysis of data from Coin Market Cap (www.coinmarketcap.com), Global Financial Data, Inc., and Institute of International Finance, "Global Debt Monitor – July 2018."

[43]) مجموعة السبع Group of 7 (G-7)هي مجموعة غير رسمية من سبعة من أكبر الاقتصادات المتقدمة في العالم: كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. تعود جذورها إلى سبعينيات القرن

وآثارها على الاستقرار المالي العالمي، و أعربوا عن رغبتهم في تنسيق اللوائح على المستوى الوطني للعملات المشفرة، على غرار عملهم في تنسيق السياسات التنظيمية المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ([٤٥]). وأنشأ مجلس الاستقرار المالي (FSB) ([٤٦])، الذي يعزز الاستقرار المالي الدولي من خلال التنسيق بين السلطات المالية

الماضي ، وكانت تعتبر المنتدى الرئيسي للتنسيق الاقتصادي الدولي ، حتى حلت مجموعة العشرين محل دورها في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعقد اجتماعات قادة مجموعة الدول السبع (مؤتمرات القمة) سنويًا ، وتعقد الاجتماعات بين المسؤولين من المستوى الأدنى بشكل أكثر انتظامًا على مدار العام.
في اجتماعهم في يونيو ٢٠١٨ ، خلص وزراء مالية مجموعة الدول السبع ومحافظو البنوك المركزية إلى أن العملات المشفرة لديها القدرة على جعل القطاع المالي أكثر كفاءة ، ولكنها تنطوي على مخاطر تتعلق بالمعاملات غير المشروعة وحماية المستثمرين ونزاهة السوق. يتفقون على أن التنسيق الدولي ضروري لضمان فعالية الإجراءات التنظيمية في نظام مالي مترابط عالميًا

[٤٤]) مجموعة العشرين (G-20) لمجموعة العشرين هي منتدى لتعزيز التعاون الدولي والتنسيق بين ٢٠ اقتصادا من الاقتصادات المتقدمة والناشئة ، بما في ذلك الولايات المتحدة. تأسست مجموعة العشرين في الأصل عام ١٩٩٩ ، وبرزت إلى الصدارة خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وهي الآن المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي. يجتمع قادة مجموعة العشرين عادةً سنويًا ، يجتمع المسؤولون من المستوى الأدنى ، بما في ذلك وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية ، بشكل متكرر.وناقش وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظو البنوك المركزية العملات المشفرة في اجتماعاتهم في مارس ويوليو ٢٠١٨. في البيان المشترك الصادر في ختام الاجتماعات ، أقروا بأن الابتكار التكنولوجي ، بما في ذلك العملات المشفرة ، لديه القدرة على تحسين الكفاءة والشمول. للنظام المالي والاقتصاد على نطاق أوسع. ومع ذلك ، فقد حذروا أيضًا من أن العملات المشفرة تثير مشكلات فيما يتعلق بحماية المستهلك والمستثمر ، ونزاهة السوق ، والتهرب الضريبي ، وغسيل الأموال ، وتمويل الإرهاب ، ويمكن أن يكون لها آثار على الاستقرار المالي في مرحلة ما. كما التزموا بالعمل مع المنظمات الدولية الأخرى لمواصلة مراقبة مخاطر العملات المشفرة.

[45]) "Chair's Summary: G-7 Finance Ministers and Central Bank Governors' Meeting," Whistler, British Columbia, Canada, June 2, 2018, http://www.g7.utoronto.ca/finance/180602-summary.html

[٤٦])مجلس الاستقرار المالي (FSB) تأسس مجلس الاستقرار المالي في عام ٢٠٠٩ خلفًا لمنتدى الاستقرار المالي ، وهو يعمل على تعزيز الاستقرار المالي الدولي من خلال التنسيق بين السلطات المالية الوطنية والهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير أثناء عملها على تطوير سياسات تنظيمية ورقابية قوية وسياسات أخرى للقطاع المالي. تشمل العضوية دول مجموعة العشرين ، بالإضافة إلى هونغ كونغ وهولندا وسنغافورة وإسبانيا وسويسرا. شارك FSB بشكل كبير في تنسيق الإصلاح التنظيمي المالي عبر البلدان في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. في يوليو ٢٠١٨ ، نشر FSB تقريرًا يحدد إطارًا تم تطويره بالتعاون مع بنك التسويات الدولية ، لرصد آثار الاستقرار المالي للتطورات في أسواق العملات المشفرة ، بما في ذلك المقاييس التي سيستخدمها FSB لمراقبة أسواق العملات المشفرة. التركيز على حجم ونمو أسواق العملات المشفرة ، وتعرض المؤسسات المالية لأسواق العملات المشفرة ، ومقاييس أحجام التداول ، والتسعير ، والمقاصة ، من بين أمور أخرى. جادل FSB بأن العملات المشفرة لا تشكل خطرًا ماديًا على الاستقرار المالي العالمي في هذا الوقت ، لكنها تدرك الحاجة إلى المراقبة اليقظة ، مع التركيز على قنوات النقل من أسواق الأصول المشفرة التي يؤدي الكثير منها إلى مخاطر الاستقرار المالي.وفي تقرير صدر في أكتوبر ٢٠١٨ ، جادل FSB بأن العملات المشفرة لا تخدم الوظائف الرئيسية للنقود التقليدية (وسيلة للتبادل ، أو وحدة حساب ، أو مخزن للقيمة). الاستقرار المالي في المستقبل إذا نما السوق ، ولكن من الصعب تقييم المخاطر ومراقبتها بسبب الثغرات في المعلومات حول مدى الرافعة المالية في أسواق العملات المشفرة والتعرض المباشر وغير المباشر للمؤسسات المالية للعملات المشفرة.

"FSB Report Sets Out Framework to Monitor Crypto-Asset Markets," Financial Stability Board, July 16, 2018, http://www.fsb.org/2018/07/fsb-report-sets-out-framework-to-monitor-crypto-asset-markets/.

الوطنية وهيئات وضع المعايير الدولية، إطاراً لرصد الآثار المترتبة على الاستقرار المالي للتطورات في أسواق العملات المشفرة وخطرها على الاستقرار المالي العالمي. ويحذر (FSB) من أن العملات المشفرة يمكن أن تشكل مخاطر في المستقبل ولكن المخاطر يصعب تقييمها ومراقبتها بسبب فجوات المعلومات حول السوق([٤٧]).

فيما قام صندوق النقد الدولي (IMF) ([٤٨])، وهو منظمة دولية مكلفة بتعزيز الاستقرار النقدي الدولي، بموازنة إيجابيات وسلبيات العملات المشفرة، وقالت كريستين لاغارد، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، إن التنظيم والإشراف الدوليين على العملات المشفرة أمر لا مفر منه ([٤٩]). صندوق النقد الدولي لم يشجع بلدًا واحدًا على الأقل (جزر مارشال) من اعتماد عملة رقمية([٥٠])، وأصدر ورقة مناقشة للموظفين لتقييم مفاهيم إنشاء العملات الورقية الرقمية.

---

[47]) "FSB Sets Out Potential Financial Stability Implications from Crypto-Assets," Financial Stability Board, October 10, 2018, http://www.fsb.org/2018/10/fsb-sets-out-potential-financial-stability-implications-from-crypto-assets/.

[٤٨]) صندوق النقد الدولي (IMF) تأسس صندوق النقد الدولي (IMF) بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو منظمة دولية تركز على تعزيز الاستقرار النقدي الدولي. لقد تغيرت الوظائف التي يؤديها مع تغير الاقتصاد العالمي. اليوم ، يؤدي صندوق النقد الدولي ثلاث وظائف رئيسية: مراقبة الاقتصادات الأعضاء والاقتصاد العالمي. إقراض البلدان التي تواجه أزمات اقتصادية ، والمساعدة الفنية لتعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات فعالة. يضم صندوق النقد الدولي ١٨٩ عضوا ، والولايات المتحدة هي أكبر مساهم في الصندوق.

يركز صندوق النقد الدولي بشكل متزايد على الآثار المترتبة على العملات الرقمية. قام صندوق النقد الدولي بفحص المخاطر والفوائد المحتملة للعملات المشفرة. وشددت على أن العملات المشفرة تتيح معاملات مالية سريعة وغير مكلفة وأن التكنولوجيا الأساسية للعملات المشفرة (blockchain) لها استخدامات محتملة أوسع في الاقتصاد العالمي ، لا سيما في البلدان النامية التي تواجه مشكلة في تأمين حقوق الملكية وجذب الاستثمار. "الجانب المظلم من عالم العملات المشفرة" ، بما في ذلك كوسيلة جديدة لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، والتقلب الشديد في أسعارها المتداولة ، وارتباطاتها غير المحددة بالعالم المالي التقليدي والتي يمكن أن تخلق نقاط ضعف في الاقتصاد العالمي جادل صندوق النقد الدولي بأن هناك حاجة إلى إطار عمل عالمي لمواجهة المخاطر التي تشكلها العملات المشفرة وأن التعاون الدولي في مثل هذه الجهود "لا غنى عنه". في فبراير ٢٠١٨ ، قالت كريستين لاغارد ، العضو المنتدب لصندوق النقد الدولي ، إن التنظيم والإشراف الدوليين على العملات المشفرة أمر "لا مفر منه".

من خلال مراقبته لاقتصادات البلدان وسياساتها ، بدأ صندوق النقد الدولي أيضًا في التأثير على خطط البلدان لاعتماد العملات الرقمية. في سبتمبر ٢٠١٨ ، قام صندوق النقد الدولي بتقييم خطط جزر مارشال لاعتماد عملة رقمية لامركزية صادرة عن طرف ثالث كمناقصة قانونية ثانية في ولايتها القضائية ، بالإضافة إلى الدولار الأمريكي. وحذر صندوق النقد الدولي بشدة من هذه السياسة ، وسلط الضوء على المخاطر الاقتصادية والسمعة ومكافحة غسيل الأموال والحوكمة.

في نوفمبر ٢٠١٨ ، أصدر صندوق النقد الدولي ورقة نقاش للموظفين تقترح إطارًا مفاهيميًا لتقييم حالة العملات الرقمية للبنك المركزي من منظور المستخدمين والبنوك المركزية.

[49]) Zahraa Alkhalisi, "IMF Chief: Cryptocurrency Regulation is 'Inevitable'," *CNN*, February 11, 2018.

[50]) IMF, "Republic of the Marshall Islands: 2018 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Republic of the Marshall Islands," September 2018.

كذلك تقوم لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)([٥١])، وهي جهة وضع المعايير العالمية الأساسية للتنظيم التحوطي للبنوك ومنتدى للتعاون المنتظم بشأن مسائل الرقابة المصرفية، بتقييم تعرض البنوك المباشر وغير المباشر للعملات المشفرة([٥٢])، وقد اوضحت ان المعاملة الاحترازية للعملات المشفرة رسميًا عبر مجموعة فئات المخاطر. وقامت مجموعة العمل المالي (FATF) ([٥٣])، التي تضع المعايير وتعزز التنفيذ الفعال للإجراءات القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بتكييف توصياتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتوضيح كيفية تطبيقها في ([٥٤])، حالة الأنشطة المالية التي تنطوي على عملات افتراضية. وناقشت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)([٥٥])، وهي اتحاد من المنظمات التي تنظم أسواق الأوراق المالية والعقود الآجلة في العالم، مخاوف حماية المستثمر التي تطرحها عمليات الطرح الأولي للعملات.

---

[٥١]) تعد **BCBS** هي أداة وضع المعايير العالمية الأساسية للتنظيم التحوطي للبنوك وتوفر منتدى للتعاون المنتظم في مسائل الإشراف المصرفي. أنشئت في عام ١٩٧٤ ، نمت عضويتها إلى البنوك المركزية والمشرفين على البنوك من ٢٨ سلطة قضائية.لاتشير قواعد بازل الحالية بشأن رأس المال المصرفي صراحة إلى العملات المشفرة.ومع ذلك ، هناك حد أدنى لمتطلبات رأس المال وقواعد السيولة لما يسمى "الأصول الأخرى". في يوليو ٢٠١٨ ، أعلن أن بازل تجري تقييمًا أوليًا للأهمية النسبية لتعرض البنوك المباشر وغير المباشر للعملات المشفرة. وبمجرد جمع البيانات وتقييم القواعد الوطنية بشأن العملات المشفرة ، ستنظر فيما إذا كان يتعين "التوضيح رسميًا" المعالجة الاحترازية للعملات المشفرة عبر مجموعة فئات المخاطر.

[52]) Hannah Murphy, "Banks Under Watch Over Exposure to Cryptocurrencies," *Financial Times*, July 16, 2018.

[٥٣]) مجموعة العمل المالي)**(FATF)** تضع مجموعة العمل المالي المعايير وتعزز التنفيذ الفعال للإجراءات القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو التهديدات الأخرى ذات الصلة لسلامة النظام المالي الدولي. تأسست عام ١٩٨٩ وتضم ٣٧ عضوا.وترى مجموعة العمل المالي أنه على الرغم من أن العملات الرقمية والخدمات المالية ذات الصلة لديها القدرة على تحفيز الابتكار والكفاءة المالية وتحسين الشمول المالي ، إلا أنها تخلق أيضًا فرصًا جديدة للمجرمين والإرهابيين لغسل عائداتهم أو تمويل أنشطتهم غير المشروعة. متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تنطبق على جميع أشكال النشاط المالي - بما في ذلك تلك التي تستخدم العملات الافتراضية. ومع ذلك ، طلبت الحكومات والقطاع الخاص مزيدًا من الوضوح حول الأنشطة التي تنطبق عليها معايير مجموعة العمل المالي في هذا السياق. في أكتوبر ٢٠١٨ ، اعتمدت مجموعة العمل المالي تغييرات على توصيات مجموعة العمل المالي توضح كيفية تطبيقها في حالة الأنشطة المالية التي تنطوي على عملات افتراضية. تستند هذه التغييرات إلى إرشادات سابقة لمجموعة العمل المالي بشأن العملات الافتراضية الصادرة في عام ٢٠١٥.

[54]) "Regulation of Virtual Assets," Financial Action Task Force, October 19, 2018, http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/regulation-virtual-assets.html

[٥٥]) المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية **(IOSCO)** تأسست في عام ١٩٨٣ ، **IOSCO** هي جمعية دولية للمنظمات التي تنظم الأوراق المالية وأسواق العقود الآجلة في العالم. تقوم المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية **(IOSCO)** بتطوير وتنفيذ وتعزيز الالتزام بالمعايير المعترف بها دوليًا لتنظيم الأوراق المالية. تنظم عضويتها أكثر من ٩٥٪ من أسواق الأوراق المالية العالمية في أكثر من ١١٥ سلطة قضائية ، بما في ذلك الولايات المتحدة.
في أكتوبر ٢٠١٧ ، ناقش مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية **(IOSCO)** الاستخدام المتزايد لعمليات الطرح الأولي للعملات الرقمية لزيادة رأس المال كمجال مثير للقلق ، ووجد أن عمليات الطرح الأولي للعملات هي استثمارات "مضاربة للغاية" وتثير مجموعة من مخاوف حماية المستثمر. **r** بعد هذا الاجتماع ، أصدرت منظمة **IOSCO** بيانًا إلى أعضائها فيما يتعلق بمخاطر عمليات الطرح الأولي للعملات والإشارة إلى المناهج المختلفة التي يتخذها الأعضاء والهيئات التنظيمية الأخرى تجاه عمليات الطرح الأولي للعملات. في يناير ٢٠١٨ ، أنشأ مجلس إدارة

اما قام بنك التسويات الدولية (BIS)، الذي يعزز الاستقرار النقدي والمالي من خلال المناقشة والتعاون بين البنوك المركزية، بتقييم فائدة ومخاطر العملات الورقية الرقمية([٥٦]). كما انتقد البنك الدولي(World Bank) ([٥٧])، وهو بنك تنمية متعدد الأطراف يعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، العملات المشفرة ولكنه استخدم التكنولوجيا الأساسية لإصدار أول سند في العالم تم إنشاؤه وإدارته باستخدام تقنية blockchain.

عليه وبالرغم من المقترحات ومحاولات التنظيم للعملات الرقمية المشفرة للسيطرة على تدفقات رؤوس هذه الاموال، الا ان وضعها قيد التطبيق كان محدوداً بسبب عدم الثقة والشكوك التي طالما نادت بها المؤسسات الدولية الكبرى والدول الصناعية المسيطرة على الاسواق العالمية والمستأثرة بالجزء الاعظم من الارباح والمكاسب المالية الدولية .

الخاتمة

ختاماً للبحث نصل الى اهم النتائج والتوصيات والتي يمكن ايرادها على النحو التالي:

اولاً:- الاستنتاجات:

١- في أبريل ٢٠٠٩، اتفق قادة مجموعة العشرين على أن "الإخفاقات الرئيسية في القطاع المالي وفي التنظيم المالي والإشراف المالي كانت من الأسباب الأساسية للأزمة المالية العالمية. ثم أطلق قادة مجموعة العشرين جهدًا كبيرًا متعدد السنوات لإجراء وتنسيق إصلاحات القطاع المالي. بعد عشر سنوات من الأزمة، ظهرت العملة المشفرة كسوق مالي جديد، وتتخذ الحكومات الوطنية مناهج تنظيمية مختلفة بشكل كبير. و تجربة الأزمة المالية العالمية نبهت العالم إلى ضرورة أن يكون هناك مزيد من التنسيق الدولي، وفي نفس الوقت ظهرت العملة المشفرة الرقمية لكن هذه العملة تشكل مخاطر لغياب

IOSCO شبكة استشارات ICO ، والتي يمكن للأعضاء من خلالها مناقشة تجاربهم وعرض مخاوفهم ، بما في ذلك أي قضايا عابرة للحدود ، على زملائهم المنظمين.

"IOSCO Board Communication on Concerns Related to Initial Coin Offerings (ICOs)," International Organization of Securities Commissions (IOSCO), January 18, 2018, https://www.iosco.org/news/pdf/IOSCONEWS485.pdf.

[56]) "Central Bank Digital Currencies," Bank for International Settlements, Committee on Payments and Market Infrastructures, March 2018, https://www.bis.org/cpmi/publ/d174.pdf.

[٥٧]) (World Bank) يضم البنك الدولي في عضويته ١٨٩ دولة ، وهو بنك تنمية متعدد الأطراف يركز على تعزيز التنمية الاقتصادية. تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو مصدر رئيسي لتمويل البلدان النامية. ففي فبراير ٢٠١٨ ، أعرب رئيس البنك الدولي ، جيم يونغ كيم ، عن شكوكه بشأن شرعية العملات المشفرة ، ومقارنتها بـ "مخططات بونزي". مخطط بونزي هو شكل من أشكال الاحتيال يتم فيه استخدام الأموال المستثمرة من قبل المستثمرين اللاحقين دفع المستثمرين في وقت سابق. ومع ذلك ، يستكشف البنك الدولي طرقًا لتكييف تقنية دفتر الأستاذ الموزع لتحسين عملياته المالية. في أغسطس ٢٠١٨ ، أصدر البنك الدولي أول سند في العالم تم إنشاؤه وإدارته باستخدام تقنية chain block. تمت إدارة الصفقة من قبل بنك الكومنولث الأسترالي وجمع ١١٠ مليون دولار أسترالي (حوالي ٧٨ مليون دولار أمريكي).

World Bank, "World Bank Prices First Global Block chain Bond, Raising A$110 Million," press release, August 23, 2018, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/08/23/world-bank-prices-first-global-blockchain-bond-raising-a110-million.

الوائح التنظيمية للعملة الرقمية من جانب ؟ و التباين في الأساليب التنظيمية والابتكار المالي والمنافسة في صناعة العملة الرقمية المشفرة ؟

٢- الملاحظ ان هناك تباين في موقف الدول اتجاه العملات الرقمية المشفرة، حيث هناك عدد قليل من البلدان في طور إطلاق العملات الرقمية والبحث عن اطار تنظيمي لها . في حين ان دول اخرى بما في ذلك الصين والسويد تناقش وتدرس تكاليف وفوائد هذه العملات، اما الدول الاخرى كإيران وروسيا تعتبرها وسيلة للتهرب من العقوبات الأمريكية.

يقابلها الجدال من قبل البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، ضد إصدار عملة رقمية في هذا الوقت.

٣- إن التعامل بعملة افتراضية يصدرها أشخاص مجهولي الهوية، ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية،في ظل عدم وجود أي سلطة مالية تراقبها،يفتح الباب على مصراعيه أمام استخدامها في عمليات غسيل الأموال، أو سداد قيمة تجارة المخدرات،أو تحويل أموال ناتجة عن عمليات الجريمة المنظمة، وهي بذلك تساهم في زيادة الأنشطة الإجرامية في العالم، كما أنها قد تؤدي إلى مزيد من عمليات النصب والاحتيال المالي، هذا بالإضافة إلى مخاطرها الاقتصادية المتمثلة في تهديد الاستقرار النقدي العالمي.

ثانياً:- التوصيات :-

١- بالرغم من ان العملات الرقمية المشفرة تثير الكثير من النقاش على المستوى المالي والاقتصادي مما جعل البعض يذهب للقول بأن تطوير وانتشار العملات الرقمية لديه القدرة على إحداث ثورة في الصناعات المالية والمصرفية، من خلال زيادة كفاءة الدفع، وتقليل تكاليف المعاملات للمدفوعات وتحويلات الأموال، وزيادة المشاركة في النظام المالي الدولي، وتسهيل المعاملات.

غير ان هذا التبرير لايمنع من الشكوك القائمة حول هذه العملات لذا ينبغي تنظيمها من المصدر الى المستهلك بشكل قانوني وبحث عمليات التداول بها . فقيمة العملات الرقمية متقلبة للغاية، والبورصات التي يتم تداولها فيها تواجه إطارًا تنظيميًا متفاوتًا مقارنة بالبنوك، مما يخلق مخاوف بشأن حماية المستهلك وجهود مكافحة غسيل الأموال، وتتطلب العملات الرقمية موارد طاقة كبيرة للعملات المرتبطة الحسابات .

٢- لايمكن الركون الى العملات الرقمية المشفرة وهذا لطبيعة التعاملات بها ففقدان العملة الرقمية من خلال الخرق الأمني، أو خطأ المستخدم، أو الفشل التكنولوجي في محفظة العملة الرقمية، فعند حدوث ذلك، فلا يمكن استعادة العملة الرقمية، لذا ينبغي توفير الحماية من السرقة وضبط ايقاع انتقال ملكيتها.

٣- تتميز هذه العملة بسهولة وسرعة الاحتيال أو الاستخدام غير المصرح به اذ يمكن لشخص ما حصل بطريقة احتيالية على بيانات الملكية الخاصة بصاحب محفظة النقود الرقمية – مثل كلمة السر – أن ينفق منها، حينئذ لا يمكن عكس المعاملات في معظم العملات، حتى لو كانت نتيجة الاحتيال أو الاستخدام غير المصرح به.

٤- الخطأ في معالجة المعاملات: في حالة تنفيذ مدفوعات بطريق الخطأ، مثل الدفع إلى مستفيد آخر، أو تحويل مبلغ غير صحيح، أو عدم إتمام المعاملة في الوقت المناسب، بسبب خطأ منصة محفظة العملة أو غيرها من الأسباب الفنية، فإنه في معظم أنظمة العملات الرقمية، لا يمكن عكس المعاملة الخطأ، ولا يكون للمتعامل حق الرجوع على الأطراف الأخرى.